الأستاذ/ محمود المراغى

الكاتب الصحفي بجريدة الأهرام

أظـن أن هذا الموضوع له ثلاث جوانب فهناك جزء اقتصادي وآخـر يـتعلق بالمشروطية والثالث يتعلق بالسياسة أما بالنسبة للجزء الاقتصـادي فقد أحضرت مجموعة من تقارير المعونة الأمريكية التى توضـح أن مصـر بالفعل قد استفادت منها وهى من أكبر المعونات حجماً بالنسبة للمانحين للمعونة.

فمـن سـنة ١٩٧٥ إلـى ١٩٨٥ – ١٤ مليار دولار معونات اقتصـادية مـنها ٢٤% للمـياه ١٧% كهرباء ١٠% زراعة ١١% صناعة ٩% موارد بشرية...الخ.

ونلاحظ أن الفترة التالية كانت بنفس النسبة لأن مصر كانت في حاجـة إلـى ذلـك (إعادة الملاحة في قناة السويس والمياه والكهرباء والطـرق ....الخ.) فالمعونات لها فائدة لكن إلى أي مدى وبأي حدود وبأي شروط ؟

هـذه هي القضية وهنا تثور عدة تساؤلات مثلاً نقل التكنولوجيا هـل يـتم فعـلاً المساعدة في نقل التكنولوچيا لمصر وكذلك تحسين التعليم وتحسين الخدمة الصحية هل حدث فعلاً أم لا؟

ثـم مـا مدى الرقابة على هذه المعونات؟ هل تدخل في ميزانية الدولـة أم لا تدخـل؟ وهـل تخضع بالكامل لجهاز المحاسبات أم لا تخضع؟ وعندي تقرير من مكتب المحاسبة الأمريكي يتكلم عن الفساد فـي مجـال المعونـات في قطاع حساس في مصر وإسرائيل فهناك تسـاؤلات تـدور حـول إدارة المعونات ومدى الشفافية وسلامة هذه المسألة؟

كما أن هناك تساؤل عن الاعتماد الدائم على المعونات فمنذ ٢٧ سـنة ونحـن نعـتمد على هذه المعونات الخارجية العربية والأوربية والأمريكية فمتى يتم فطام الاقتصاد المصري عن هذه المعونات؟

بالنسـبة لمـبادلة الديـون بمكون محلى هل يتم استخدامها في البورصة أو الخصخصة وبالتالي يمكن أن يعود مرة أخرى إلى عملة أجنبية يتم إخراجها من مصر.

الجانـب الثانـي وهـو مـثار الجدل في أوساط الاقتصاد وهو المشروطية فماذا نأخذ وما هو الشرط؟

كلـنا يذكـر الـنقاش الذي دار في مجلس الشعب حول قرض أسـمنت السويس من أحد الصناديق العربية وأثير الجدل وقتها حول اطـلاع المقـرض على كل شئ وتفتيشه عن كل شئ وبعدها جاءت اتفاقـية أخـرى مع البنك الدولي في قطاع الأسمنت وكان من ضمن شـروط هذه الاتفاقية أن المقرض يشترك مع مصر في وضع سياسة

توزيـــع الأســـمنت وأسعاره وبالتالي ألغى مكتب بيع الأسمنت في هذا الوقت في مقابل هذا القرض.

ومعـــى الآن عـــدد من الوثائق سأعرض لبعضها بسرعة فمثلاً مشـــروع وكالة التنمية الأمريكية لمنح بنك الائتمان الزراعي ما قيمته ٣٥ مليون دولار بشرط وضع مبلغ مماثل من مصر لزيادة رأس مال البنك واشترطت الوكالة أن يتحول إلى بنك فقط ولا يتدخل في سياسة التنمية الزراعية بناء على هذه الاتفاقية.

وفى سنة ١٩٨٧ اجتمع نادى باريس ووافق لمصر على برامج تنفذ في مصر، وفى مذكرة من وزير قطاع الأعمال سنة ١٩٩٤ تبين نتائج المفاوضات مع البنك والصندوق وتقرير البنك الدولي وصندوق الـــنقد علـــى أن مصـــر تســـير فـــي بـــرنامج الإصلاح وفقاً للخطة الموضـــوعة لذلـــك وبالتالي تستحق مصر الإعفاء الفوري من ٢٠% مـــن الديـــون الحكومـــية المستحقة للدول الأوروبية واليابان كما أن مستوى التخاطب بين مصر والصندوق يصل أحياناً إلي أن يكون مع رئيس الدولة مباشرة.

كما أنهم طالبوا في بعض المفاوضات إلى تخفيض الجنيه ٣٠% للحصول على المعونات.

الجـــزء الثالـــث هـــو الثمن السياسي ففي جرائد وصحافة اليوم نشـــرت ميزانية أمريكا لعام ٢٠٠٤ م وفيها الجزء الخاص بالمعونات

الاقتصادية فنجد أن الشرق الأوسط يأخذ ٥,٤ نصفها لإسرائيل ٢,٦، ومصـــر ثاني أكبر دولة تأخذ معونات في العالم من أمريكا١,٨ وهى معونات اقتصادية وعسكرية.

كمـــا خصصـــوا مبلغ ٢٩ مليون دولار لإحداث ديمقراطية في العـــالم العربي وتزكية اقتصاد السوق وتقليص الظروف الكاملة التي يســـعى الإرهابـــيون لاستغلالها فنحن متهمون وبسبب نظم الحكم في الـــدول العربية أننا نزكى الإرهاب لأن هناك نظم قمع أو ظروف فقر وهى تولد الإرهاب.

كما أحدثوا صندوق تحديات الألفية الجديدة ليعطي حوافز للدول النامـــية التي تنجح في القضاء على الفساد واحترام حقوق الإنسان مع أن أكثر الدول انتهاكاً لحقوق الإنسان هي أمريكا.

ومعـــنى ذلـــك أنـــه لا يوجد معونات لوجه الله وإنما لأغراض سياســـية وبالنســـبة لمصر أريد أن أذكر لكم جدولاً يتضمن مجموعة تواريخ وماذا حدث فيها في السياسة والاقتصاد

١٩٧٣-١٩٧٥ طـــرد الخبراء السوفيت -حرب أكتوبر- تزايد الدولار الأمريكي – سياسة الانفتاح – استئناف المعونات الاقتصادية.

١٩٧٧-١٩٧٩ كامـــب ديڤيد – الاتفاقية المصرية الإسرائيلية – استئناف المعونات العسكرية.

وفـــى فـــترة متقدمة تحولت القروض إلى معونات ومنح ونحن نـــأخذ أكبر قدر بعد إسرائيل ١,٣ مليار دولار معونات عسكرية وتم تخفيض الجانب الاقتصادي دون الجانب العسكري.

١٩٩٠- ١٩٩١ حرب الكويت – دور مصر – إسقاط الديون.

والآن أظـــن أن القـــيادة السياســـية في مصر تحمل هم الجزء الاقتصـــادي البطالة – الفقر – كما أظن أن ذلك صنع قيداً على القرار السياســـي وأن القيد يأتي من خلال المعونات أساساً ففى خلال الفترة الســـنتين الأخيرتين يختلف موقف الشارع عن موقف القيادة السياسية سواء في مصر أو في كل الدول العربية.

كما صرحت القيادة السياسية بذلك فقالت إن هناك مسافة بين ما يـــريده الشـــعب وبين ما نعمله فكيف تكونت هذه المسافة؟ كان الناس يـــتوقعون فـــي حملـــة الإبادة الحقيقية في فلسطين أن تطالب القيادة السياسية بحق الحياة وانتزاع استقلال فلسطين ونحن في العالم العربي نـــتفرج علـــى انتزاع الأمن والسلام والأرض وكل شئ صحيح هناك جهـــود سياسية لكن إذا لم يصحبها فعل فلا أثر لها لأن هؤلاء تهمهم مصلحتهم بالدرجة الأولى فما يؤذيهم هو ما يؤثر عليهم، فالناس كانوا يـــتوقعون موقفـــاً أشد من الذي اتخذ في موضوع إسرائيل على الأقل تجميد التطبيع ولا نقول إعلان الحرب ولكن ما دون الحرب وما فوق الصمت ولم نفعل ذلك بسبب المعونات، كذلك الأمر بالنسبة لموضوع

العــراق فنحن نسعى للسلام فلقد ذهبنا إلى تركيا ولم نستطع أن نورد اسم أمريكا في البيان فكانت كل المطالب منصبة على الجانب العراقي ولــم نطلب شيئاً من أمريكا مع أننا كنا نتوقع أن ينمو الدور الإقليمي فــي مقــابل الدور الأمريكي فهذه قيود على صانع القرار في مصر بسبب المعونات.

كمــا أن هناك جزء كبير من مكون ميزانية القوات المسلحة من المعونــات أي حوالي ٧ مليار جنيه مع اطمئناننا للقوات المسلحة وأن هــذا لا يعنى اختلال الأمن القومي وهذه النسبة تمثل ٥% من ميزانية مصــر فهــل يمكــن أن تتوقف هذه المعونة مرة واحدة ؟ وهذا يمثل جــزءاً كبــيراً فالتخلص من المعونات يمكن أن يتم تدريجياً والانتقال قطاعات.. قطاعات ثم الاعتماد على الذات.

آخــر ما أريد قوله هو أنه لا يوجد شئ بغير ثمن فمن أراد أن يــتخذ قــراراً عليه أن يدفع ثمنه وهذا لا ينطبق على مصر فقط بل ينطبق على كل الدول والسياسات التي تتبعها.